



القاضي سانغ-هيون سونغ

رئيس المحكمة الجنائية الدولية

الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها في المؤتمر الاستعراضي

كمبالا، أوغندا

٣١ أيار/مايو ٢٠١٠

السيد الأمين العام،

السيد رئيس أوغندا،

السيد رئيس جمعية الدول الأطراف،

السيد الأمين العام السابق

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

إنه لشرف عظيم لي أن أمثل المحكمة الجنائية الدولية في هذا المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي الذي يُعقد لأول مرة.

وتطور المحكمة الجنائية الدولية قد فاق التوقعات.

فعندما اعتُمد نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨، توقع أكثر المراقبين تفاؤلاً أنه سيلزم مرور عقود من الزمن لكي يبدأ نفاذ هذا النظام. ومع ذلك، فإن أكثر من ستين دولة قد صدقت على النظام الأساسي في أقل من أربع سنوات مما جعله يدخل حيز النفاذ. وغداً، ستصبح بنغلاديش هي الدولة الطرف الحادية عشرة بعد المائة في النظام الأساسي. وإنني أهني بنغلاديش على هذا الإنجاز.

وكان من المتوقع في روما أنه سيلزم حتى مرور عدد أكبر من السنين قبل أن تعمل المحكمة بكامل طاقتها. ومع ذلك، فإن لدى المحكمة اليوم تحقيقات تُجرى في خمس حالات، ثلاث منها أحالتها دول أطراف. ويجري القيام بمحاكمتين اثنتين، وستبدأ محاكمة ثالثة في تموز/يوليه. ويمكن رؤية نظام روما الأساسي وهو يعمل ليس فقط في قاعات المحكمة وفي المكاتب في لاهاي بل أيضاً فيما نقوم به من أنشطة توعية وأنشطة أخرى في الميدان، بما في ذلك هنا في أوغندا. وبدأت آثار المحكمة تشاهد حول العالم بالنظر إلى أن الجناة المحتملين يعلمون الآن أنهم قد يُحاكَمون أمام المحكمة وبالنظر إلى أن الحديث عن المساءلة بدأ يحل بصورة بطيئة محل ثقافة قوامها الإفلات من العقاب.

فهذه، من ناحية، هي علامات على أن العالم يتوق إلى العدالة ويدعم المحكمة. كما أنها، من الناحية الأخرى، مؤشرات على الحاجة الكبيرة القائمة حتى الآن إلى وجود آليات للمساءلة، سواء كانت وطنية أو دولية.

وكان من المتوخى في روما أن يركز المؤتمر الاستعراضي على التعديلات المتصلة بالاختصاص الموضوعي للمحكمة. وما زال ذلك يشكل جزءاً من جدول الأعمال، ولا تتخذ المحكمة موقفاً من هذه التعديلات. ولكن سرعة التطورات قد غيرت من طابع هذا المؤتمر. فقد أدت إلى إدراج عنصر هام يتعلق بتقييم الوضع.

وإنني أتطلع في الأيام القادمة إلى أن تحتفل جمعية الدول الأطراف بإنجازات نظام روما الأساسي. إذ يوجد الكثير مما ينبغي الاعتزاز به. فقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ مؤتمر روما في فترة قصيرة جداً. وقد حان الآن وقت الاحتفال بالنجاح.

ولكن هذا المؤتمر هو أيضاً الوقت المناسب للتفكير في العمل الكبير المائل أمامنا بغية تحقيق غايات نظام روما الأساسي.

وتقوم جمعية الدول الأطراف كل عام بإلقاء نظرة على المحكمة وكيف تؤدي مهامها. ولكن المحكمة ليست سوى جزء صغير من هذا النظام.

فبدون التعاون، لن تحدث عمليات إلقاء قبض ولن تجري حماية الضحايا والشهود ولن يكون من الممكن سير الإجراءات القضائية.

وبدون إجراءات قضائية محلية عادلة وذات مصداقية، سيزداد حجم فجوة الإفلات من العقاب.

وإذا لم يجر إشراك الضحايا والمجتمعات المتأثرة إشراكاً وافياً، فلن تتحقق إمكانات العدالة.

وإذا لم يجر السعي إلى تحقيق السلام والعدالة "جنباً إلى جنب"، فإننا نخاطر بفقدان الاثنين معاً.

وإنني لآمل بإخلاص أن يفيد هذا المؤتمر ليس فقط في بعث وتجديد روح روما بل أيضاً في رسم الطريق إلى المستقبل. وأتطلع إلى الخروج بنتائج محددة والتزامات ملموسة فيما يتصل بكل حدث من أحداث التقييم الأربعة. وأرحب بالتعهدات التي ستُقدّم، وأشعر بالسرور لأنني سأقوم غداً، باسم المحكمة، بإبرام اتفاقين مع اثنتين من الدول بشأن إنفاذ الأحكام.

وستشارك في المؤتمر المحكمة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني جميعاً إلى جانب الدول الأطراف والدول غير الأطراف. ولكن الدول الأطراف هي التي لديها دور خاص. فهذا هو نظامكم الأساسي. فأنتم الذين استحدثتموه. وأنتم الذين صدقتم عليه. وستؤثر قراراتكم تأثيراً كبيراً على مدى نجاحه. وتوجد وراءكم قوة دافعة، وأشجعكم على مواصلة السير قدماً.

وشكراً لكم.